تدويل اقتصاديات الدول المغاربية
من خلال الشراكة الأورومتوسطية

ا. شريط عابد(*)

Abstract

The Internationalization of Maghreb countries Economies Through Euro-Maghrb Partnership

The strategy of regional insertion with the European union which must be accompanied by necessary reorganizations remains the best possible choice for the Maghreb countries taking into account the already high degree of the relationships with the European union. The installation of a Mediterranean free trade area Euro is the first step towards economic integration. The partnerships Euro Maghrébin constitute a base which must improve the level of the economic development of the Maghreb countries, in the medium and long term.

Key words: partnership, free trade area, economic integration, direct foreign investment.

(*) قسم العلوم التجارية، جامعة تيارات (الجمهورية الجزائرية)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (جامعة ابن خلدون)، تيارات الجمهورية الجزائرية.

لعب احتدام المنافسة وتدويل عملية الإنتاج والاستخدام المكثف للتكنولوجيا وما صاحبه من ثورة متزايدة في وسائل الاتصالات وتحرير التجارة العالمية دورا حاسما في توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمالا، عمالة أو تكنولوجيا أو غير ذلك. بمعنى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتغير التكنولوجي.

ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر المحرّك الدافع لعملية العولمة التي تجتاح الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر. فالنمو الكبير والزيادة المذهلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ترافق مع الزيادة في حقيبة أسهم الاستثمارات الأجنبية، يؤكد الدور المهم الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وقد لعبت مؤسسات التجارة الدولية دورا بارزا في تحرير المبادلات التجارية بعد الحرب العالمية الثانية إذ شهد العالم ميلاد خمس مؤسسات دولية ساهمت في تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي

- المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) خلفا للاتفاق العام للتعريفة الجمركية (G.A.T.T).
- صندوق النقد الدولي (F.M.I).
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E).
- الندوة الأممية للتجارة والتنمية (C.N.U.C.E.D).
- البنك الدولي (B.M).

وكان الهدف المشترك بين هذه المؤسسات الدولية هو العمل على توفير مناخ ومحيط ملائمين لتنمية وتوسيع المبادلات التجارية على نطاق واسع. فميلاد المنظمة العالمية للتجارة فى يناير ١٩٩٥ يعنى إعادة ترتيب مؤسسة الاتفاق العام للتعريفة الجمركية (G.A.T.T) بما يتلاءم والظروف المستجدة على الصعيدين الإقليمى والدولى وبما يسمح لها من تحقيق الأهداف التالية [١]:

- توسيع دائرة مجال تدخل القوانين الخاصة بالمبادلات التجارية.
- إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية فى فلك الاقتصاد العالمى والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
- فتح أسواق الدول الأعضاء أمام المنتجات الوافدة إليها وإلزامها برفع كل الحواجز.
- إعداد وتحضير سياسات اقتصادية مالية وتجارية تعرضها على الدول المعسرة ماليا فى إطار ما يسمى بسياسات وبرامج التعديل الهيكلى.

إن الرغبة فى الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول، صاحبتها لهفة شديدة للاستحواذ على الأسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية، ولم تجد هذه الأخيرة حرجا فى السعى علانية للاستحواذ على الفراغ الذى خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقى. فانهيار الاتحاد السوفيتى وغياب المعسكر الاشتراكى واختفائه من خارطة العالم الإستراتيجية أنهى الحرب الباردة بين الشرق والغرب فى مجال التسلح، لتبدأ حرب أخرى من جديد بين الغرب والغرب(أوربا ــ أمريكا) قصد التمكن والسيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية وغيرها من المناطق. والجدير بالذكر، أن أبرز معالم عقد التسعينات هو ظهور الكيانات الكبرى: أوروبا الموحدّة (الاتحاد الأوروبى) من جهة، ومنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (النافتا) من جهة أخرى، زيادة على اتفاقية بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN). كذلك وبحكم المعطيات الاقتصادية العالمية تقلص

دور الدولة القطرية، وأصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية.

لا يمكن للدول النامية أن تبقى بمعزل عن هذه التطوّرات، فقد وجدت نفسها مجبرة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة أملتها عولمة الاقتصاد وشموليته. لذلك فهي مطالبة بالتعديل الفعلي لهياكلها الاقتصادية وتكييفها لمواجهة التحوّلات الجارية على منظومة الاقتصاد العالمي.

وقد فشلت إلى حد كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وخلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض وجودها في المجتمع الدولي. لذلك أصبحت هذه الدول تبحث منفردة عن ترتيبات حمائية لاقتصادياتها عن طريق الدخول إلى منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة أو الدخول إلى تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى.

أما المجموعة الأوروبية فقد استغلت ضعف موقف الدول النامية وما تعانيه من فقر، تبعية، وتهميش، وتدهور لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية. وبادرت بطرح مشروعها عن طريق الشراكة الثنائية مع دول البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والتي تضم[٢]: (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا إسرائيل، مالطا، قبرص) . هذا المشروع يبلور ويبرز رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية، كمنافس قوي وفعال لأمريكا التي استحوذت على الشرق الأدنى والأوسط والأقصى. ويشكل في نفس الوقت من الناحية الاقتصادية والمالية والتجارية أبرز المشاريع التي ستؤطر العلاقات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط.

وتمثل دول شمال إفريقيا منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الإستراتيجي من جهة، ولسوقها الواسعة من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هذه البلدان

فى نظر دول الاتحاد الأوروبى من المسلّمات التى لا يمكن التخلي عنها، بل يجب أن ترقى اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات شراكه.

كذلك من صالح دول شمال إفريقيا (الدول المغاربية) الارتباط عن طريق الشراكة بدول الاتحاد الأوروبى بواسطة اتفاقيات شراكه تتبنى فى ذلك قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد فى الفترة ٢٨/٢٧ نوفمبر ١٩٩٥، والذى حدّد بيانه أسس التعاون والمشاركة على المستويات التالية[٣]:

- الشراكة فى السياسة و الأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام و الاستقرار).
- الشراكة فى الاقتصاد والمال (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا).
- الشراكة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية.

والتى ستترجم ميدانيا إلى بناء منطقة نمو فى وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة ــ تقليص فوارق التنمية ــ تحسين التعاون والتكامل الجهوى ــ الزيادة المعتبرة فى المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبي ــ تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعى والاقتصادى ــ خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية وخصوصا فى مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقنى ــ زيادة على مسائل أمنية وأخرى تخص الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان. ويجب أن يستجيب هذا التعاون لحاجيات الدول وأهدافها، لأن تنميتها واستقرارها مرهونان به. لذلك يجب أن تزوّد هذه السياسة متعددة الجوانب بإرادة سياسية شجاعة قصد إقامة تعاون مثمر وجعله بمثابة شراكه تقوم على المساواة[٤].

وحتى ترقى علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط إلى شكلها المنظم، فقد تمّ التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للشراكة فى إطار المشروع الأورومتوسطى بين الاتحاد الأوروبى وتونس فى يوليو ١٩٩٥ لتدخل ضمن

مرحلة التطبيق فى مارس ١٩٩٨. ومع المغرب في فبراير ١٩٩٦ لتدخل مرحلة التنفيذ فى مارس ٢٠٠٠ ومع الجزائر فى أبريل ٢٠٠٢.

إنّ التشييد الحقيقى لفضاء اقتصادي أورومتوسطى لا يزال يخضع لعدّة عوامل بالرغم من التجسيد النظرى لهذه الشراكات الثنائية. فالفارق فى مستوى التنمية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه واسع جدا، وإن مطالبة بلدان الضفة الجنوبية بذل المزيد من الجهود بصفة مستمرة حتى آفاق عام ٢٠١٠ للارتقاء إلى مستوى منافسة بلدان الضفة الشمالية وبلورة منطقة للتجارة الحرة، يعنى الموافقة على الظهور التلقائى لتكتلات كبرى.

ولا يمكن بأى حال من الأحوال توقع تقدم مرضى فى عملية التأهيل العام للبلدان الشركاء إذا تمادت المجموعة الأوروبية فى تصورها كما كانت نظرتها فى السابق لبلدان الجنوب. فالإرادة يجب أن تكون صلبة والنيّة صادقة لتجسيد برنامج العمل الذى اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

فالتوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية من طرف ثلاثة بلدان مغاربية (تونس،المغرب،الجزائر) يستدعي التساؤلات التالية:

- كيف يتم إنشاء منطقة تجارة حرّة بين بلدان الاتحاد الأوروبى المتطورة تصنيعاً وتكنولوجيا، والبلدان المغاربية المتخلفة إنتاجا ونموا؟
- هل تقتصر هذه الشراكة على المبادلات التجارية، ف حين ترتكز الاقتصاديات الحالية على المعارف والإبداع ف إطار عولمة الاقتصاد؟
- ما محتوى التعاون بين شركاء غير متوازنين؟ وهل من تقارب؟ وبأ كيفية؟

ما يميز اقتصاديات دول المغرب العرب هو الضعف الكبير ف تنوع جهازها الإنتاجى، رغم وجود إمكانيات لا بأس بها فى امتلاك الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية، زيادة على توافر اليد العاملة المؤهلة فى قطاع النسيج وصناعة الألبسة.

لقد أحدثت الاختيارات السياسية- الاقتصادية الموجهة من طرف الدول المغاربية اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى مستوى التوازنات الاقتصادية من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات فى الصناعات التحويلية من جهة، وتطوير الصادرات فى الصناعات الاستخراجية من جهة أخرى. وقد ساهمت أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للجزائر والمغرب فى تعميق الفجوة، وكذلك أزمة أسعار البترول بالنسبة للجزائر فى منتصف عقد الثمانينات (١٩٨٦). وخلال عقد التسعينات حاولت الدول المغاربية التقليص من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية عن طريق تبنى نماذج جديدة وإصلاحات على منظوماتها الاقتصادية تتبنى فى ذلك استقلالية المؤسسات والانفتاح على العالم الخارجى والدخول فى اقتصاديات السوق (حالة الجزائر).

تخفيفا من عبء المديونية الخارجية إلذى أثقل كاهل الدول المغاربية، ورغبة منها فى تطوير برامجها الاقتصادية والخروج من الأزمة، لجأت إلى صندوق النقد الدولى وإبرام اتفاقيات معه عن طريق برامج وسياسات التعديل الهيكلى لاقتصادياتها مقابل برامج لإعادة جدولة ديونها الخارجية (المغرب - ١٩٨٣ الجزائر ١٩٩٤ و١٩٩٥) أو بواسطة ديناميكية داخلية [٥] (تونس ١٩٨٦).

وأسفرت المرحلة الأولى لهذه العملية عن نتائج ملموسة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية كانخفاض فى معدلات التضخم وارتفاع نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالى وبعض المؤشرات الأخرى.

جدول رقم ١

بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للبلدان المغاربية

المؤشرات	الدول	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢**
السكان (مليون نسمة)	جزائر	٢٦,٠	٢٦,٨	٢٧,٤	٢٨,٠	٢٨,٧	٣٠,٤	٣١,٢	٣١,٩	٣٣,٠
	مغرب	٢٤,٢	٢٥,١	٢٥,٩	٢٦,٤	٢٧,٠	٢٧,٧	٢٨,٢	٢٩,٢	٣١,٠
	تونس	٧,١	٧,٥	٨,٠	٨,٤	٨,٩	٩,١	٩,٥	١٠,٢	١١,٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون أورو)	جزائر	٤٢.٤٢	٣٢,١٦	٣٦,٩٧	٤٢,٤٨	٤٢,٦٧	٤٥,٣١	٥٨,٦٧	٦١,٠٥	٦٣,٠٠
	مغرب	٢٥,٥١	٢٥,٢١	٢٨,٨٥	٢٩,٤٦	٣١,٩٤	٣٣,٠٧	٣٦,٠٧	٣٧,٨٢	٤٠,٠٠
	تونس	١٣,١٤	١٣,٧٨	١٥,٤٢	١٦,٦٦	١٧,٦٧	١٩,٥١	٢١,٠٥	٢٢,٣٤	٢٥,٠٠
نسبة التضخم (بالمئة)	جزائر	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٥	٢٣,٣	٢٢,٠	٢١,١	٢٠,٤	١٦,٧	١٤,٠
	مغرب	١٣,٢	١٢,١	١٠,٧	١٠,٢	٧,٠	٦,٧	٤,٨	٤,٧	٤,٠
	تونس	٦,٤	٦,٠	٥,٩	٥,٢	٤,٩	٤,٧	٤,٥	٤,٣	٣,٨
نسبة البطالة (بالمئة)	جزائر	٣٣,٧	٣٣,٢	٣٣,٠	٣٤,٥	٣٣,١	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٠,١	٢٥,٠
	مغرب	٢٢,٢	٢٢,٠	٢١,٩	٢٠,٧	٢٠,٢	١٩,٧	١٩,٠	١٨,٢	١٥,٠
	تونس	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٢	١٥,٤	١٥,٠	١٥,٧	١٥,٦	١٤,٢	١٢,٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر-٢٠٠٠) - مديرية الإحصاء (المغرب- ٢٠٠٠)- المعهد الوطني للإحصاء (تونس ٢٠٠٠).

** أرقام تقديرية في إطار التقسيم الدولي للعمل، نجد دول المغرب العربي تتخصص حسب هيكل صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر، وتصدير المواد الأولية وبعض السلع المصنعة النسيجية والغذائية بالنسبة لتونس والمغرب.

جدول رقم ٢

تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠

(بالمائة من قيمة الصادرات)

المواد	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الزراعة والصيد البحرى	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٢	٠,٣
المواد الطاقوية	٠,٦	٠,١	٠,٨	٠,١	٠,١	٠.٠	٠.٠
المحروقات	٩٥,٤	٩٥,٢	٩٦,١	٩٤,٩	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٦,٤
المواد المنجمية	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
صناعة الحديد والصلب	١,٥	١,٠	٠,٩	١,٤	١,٣	١.١	٠,٩
الصناعة الكيماوية والبلاستيكية	١,٤	٢,١	١,٤	١,٨	٣,٥	٢,٠	١,٨
الصناعات الغذائية +تبغ وكبريت	٠,١	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,١
صناعة المنسوجات والملابس	٠.٠	٠,٢	٠.٠	٠,٣	٠,٣	٠.٠	٠.٠
صناعة الجلود والأحذية	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
صناعة الخشب،الفلين، الورق	٠,١	٠,١	٠.٠	٠,١	٠.٠	٠.٠	٠,١
المجمـــــــوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من تصميم الباحث وفقا لإحصائيات الديوان الوطنى للإحصائيات (الجزائر٢٠٠١).

جدول رقم٣

تركيبة الصادرات التونسية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠

(بالمائة من قيمة الصادرات)

المواد	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
زراعة وصناعات زراعية	١٣,٠	١٠,٠	٧,٥	١١,١	٩,٦	١١,٤	٨.٨
طـــاقة	٩,٤	٨,٣	١٠,٥	٩,٠	٦,٤	٧,١	١٢,١
مواد منجمية، فوسفات ومشتقاته	٩,٨	١٠,٢	١١,٥	١٠,٩	١٠,٨	١٠,٢	٩,٠
صناعات نسيجية، ألبسة وجلود	٤٧,٦	٤٩,٩	٥١,١	٤٨,٧	٥٠,٥	٤٨,٨	٤٦,٦
آلات ومعدّات النقل	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨	[illegible]
صناعات ميكانيكية	٥,٧	٥,٦	٤,١	٤,٠	٤,٦	٥,٦	٥,٤
صناعات كهربائية	٧,٠	٧,٤	٧,٩	٨.٨	١٠,٦	٩,٦	١٠,١
صناعات أخرى تقليدية	٦,٩	٧,٨	٦,٩	٦,٧	٦,٧	٦,٥	٧,٠
المجمـــــــوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من تصميم الباحث وفقا لإحصائيات المعهد الوطني للإحصاء (تونس ٢٠٠١).

جدول رقم ٤

تركيبة الصادرات المغربية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠

(بالمائة من قيمة الصادرات)

المواد	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مواد غذائية،مشروبات،وتبغ	٢٨,٣	٣٠,٧	٣١,٥	٢٩,٤	٢٠,٨	٢٠,٢	٢٠.٣
طـــــاقة	٢,١	٢.٢	١,٦	١,٩	١,٥	٢,٧	٢,٦
مواد خام من أصل حيواني ونباتي	٣,٩	٤,١	٣,٨	٤,٢	٢,٠	٢,٥	٢,٤
مواد خام من أصل منجمي:فوسفات وزنك	١١,٠	١٠,٠	١١,٠	١٣,٢	٨,٩	٨,١	٨,٢
مواد نصف كاملة:أسمدة وحامض الفوسفوريك	٢٤,٩	٢٥,٩	٢٥,٧	٢٦,٠	١٨,٢	١٨,٦	١٨,٤
مواد كاملة للتجهيزات الصناعية	٣,٦	٣.٣	٣,٢	٣,٢	٧.٧	٩,٢	٩,٠
سلع نهائية للاستهلاك :ألبسة ومواد نسيجية	٢٦,٢	٢٣,٨	٢٣,٢	٢٢,١	٤٠,٩	٣٨,٧	٣٩,١
المجمـــــــوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من تصميم الباحث وفقا لإحصائيات ديوان المبادلات التجارية (المغرب ٢٠٠١).

إن حصة الاتحاد الأوروبى[٦] من الصادرات المغاربية خلال عقـــد التســعينيات تتراوح ما بين ٧٠ – ٧٥% وبالمقابل حصة أوروبا من الواردات المغاربية لنفس الفـــترة تتراوح بين ٦٥ –٧٠ % وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب العربـــى مع دول الاتحاد الأوروبى مقارنة بتعاملها التجارى مع بلدان القارات الأخرى.

جدول رقم ٥

المبادلات التجارية للدول المغاربية حسب القارات لعام ٢٠٠٢

(بالمائة من مجموع الصادرات والواردات)

	المغرب (١)	الجزائر (٢)	تونس (٣)
الصادرات			
أوروبا	٧٢,٢	٧٠,٥	٧٩,٨
إفريقيا	٤,٨	٣,٦	٧,٩
أمريكا	١٠,٧	٢٥,٥	٢,٤
آسيا	١١,٥	٠,٩	٦,٥
أستراليا	٠,٨	٠.٠	٣,٤
الواردات			
أوروبا	٦٩,٢	٦٧,٥	٧١,٥
إفريقيا	٤,١	٤,٧	٥,١
أمريكا	١٠,٠	١٨,١	٦.٦
آسيا	١٦,٣	٨,٩	٨,٢
أستراليا	٠,٤	٠,٨	١.١

المصدر: (١) ديوان المبادلات التجارية- المغرب . (٢) الديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر

(٣) المعهد الوطني للإحصاء- تونس

في حين وخلال نفس الفترة فإن واردات الدول المغاربية من المنتوجات ذات الأصل الأوروبي لا تتعدى نسبة ٨,٦ % من إجمالي الصادرات الأوروبية. أما واردات الاتحاد الأوروبي من المنتوجات ذات الأصل المغاربي فهي لا تتعدى نسبة ٣,٨% من إجمالي وارداته. وهو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين.

جدول رقم ٦

حصة الاتحاد الأوروبى من التجارة الخارجية للدول المغاربية – عام ٢٠٠٢ –

	الصادرات	الواردات	المجموع (الصادرات + الواردات)
تونس	%٧٠,٧	%٧٩,٨	%٧٤,٤
الجزائر	%٥٩,٤	%٦٤,٥	%٦٢,٧
المغرب	%٥٤,٠	%٧٢,٤	%٦١,٦

المصدر : الديوان الوطنى للإحصائيات (الجزائر ٢٠٠٢) – مديرية الإحصاء (المغرب ٢٠٠٢) – المعهد الوطنى للإحصاء (تونس ٢٠٠٢)

ونحن ندرك تمام الإدراك عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبى على المدى القريب، بالرغم من التوقيع على إتفاقيات الشراكة وإنشاء منطقة للتجارة الحرة فى غضون عام ٢٠١٠ وهذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجى للتكيف السريع مع متطلبات هذه الشراكة. بينما نتوقع تغيرا بالزيادة فى حجم صادرات الاتحاد الأوروبى تجاه البلدان المغاربية بسبب رفع الحواجز الجمركية من جهة، وللمحافظة على مرتبتها التنافسية مع أمريكا من جهة أخرى.

فإنشاء منطقة للتجارة الحرة وتجسيدها التدريجى على أرضية الواقع بالتعامل التجارى للمنتوجات الصناعية فى بادئ الأمر، ثم التحرير التدريجى للخدمات، واعتماد التعامل فى المنتوجات الزراعية بطريقة الحصص حسب ما تقتضيه اتفاقيات الشراكة[٧] سيكون له آثار على اقتصاديات الدول المغاربية سواء على مستوى التوازنات الكلية أو الجزئية.

أولا: على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية:

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية فى حصيلة الضرائب، وأن أى انخفاض لقيمة هذه الرسوم سيؤدى إلى الضغط على الأموال العمومية.هذا الانخفاض فى الموارد الجبائية يختلف أثره من بلد لآخر حسب وزن الجباية الجمركية بالنسبة للإيرادات العامة فى الميزانية[٨]. وحسب درجة تبعية البلد تجاه وارداته من الاتحاد الأوروبى (حسب الواردات من أصل أوروبى بالنسبة للواردات الكلية).

بالنسبة لبلد كتونس تمثل الرسوم الجبائية الكلية على الواردات حصة مهمة جدا بالنسبة للإيرادات العامة (٢٢,٢%)، فتمثل الواردات من أصل أوروبى (٧١,٥%) من مجموع الواردات للتجارة التونسية، وبالتالى فالنقص فى التحصيل الجبائى سيصل إلى نسبة (١٥,٩%) من الإيرادات الجبائية الكلية، أى ما يعادل (٣,٢%) من الناتج المحلى الإجمالى. بينما ينخفض التحصيل الجبائى للمغرب بنسبة (١٠,٣%) من الإيرادات الجبائية الكلية، أى ما يمثل (٢,٥%) من الناتج المحلى الإجمالى[٩]. أما بالنسبة للجزائر سينخفض التحصيل الجبائى بنسبة (١٩,٢%) من الإيرادات الجبائية الكلية وهو ما يعادل نسبة (٢,٢%) من الناتج المحلى الإجمالى[١٠].

إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية يؤدى إلى انخفاض فى قيمة التحصيل الضريبى والذى سيترجم إلى انخفاض فى مستوى الإنفاق العام. زيادة على انخفاضه من جراء التعديلات المفروضة على هذه البلدان فى إطار سياسات التعديل الهيكلى. وهذا ما يحدث اختلالا فى مستوى الطلب العام، وبالتالي اختلالا فى مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.

ثانيا :على مستوى التوازنات الاقتصادية الجزئية:

إن انفتاح أسواق الدول المغاربية على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية بالدرجة الأولى وعلى مجمل النسيج الصناعي للبلدان المغاربية.

فالمؤسسات الصناعية للدول المغاربية التى تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية للتمكن والتكيف مع الاندماج داخل السوق الأوروبية، ستعانى بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية على المدى القصير(١١)، خاصة وأنّ أسعار المنتجات الصناعية ستعرف انخفاضا من جراء هذا الانفتاح والدخول الحر للمنتجات الأوروبية التى تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها. ولكن المؤكد هو أن انخفاض أسعار المنتجات المستوردة سيؤدى إلى تحسين مستوى المنافسة للمؤسسات الصناعية فى البلدان المغاربية، وهو فرصة لتنشيط صادراتها من الصناعات التحويلية، وهذا لن يتأتى إلاّ على المدى المتوسط والبعيد. هنالك ما يقارب نسبة ٣٣% من المؤسسات الصناعية التونسية مؤهلة لمنافسة مثيلاتها الأوروبية. و نسبة ٤٠% بالنسبة للمؤسسات الصناعية المغربية.

وزيادة على أثر المنافسة والأسعار، هناك أثر آخر يمس النظم الإنتاجية للبلدان المغاربية، التى ستشهد انخفاضا فى مستوى عرض الصناعات التحويلية المحلية، وفقداناً لمناصب العمل وهذا على المدى القصير.

وعموما إذا كانت أوروبا تعتبر الشريك التجارى المهم لدول المغرب العربى، فيجب أن ترقى هذه الشراكة إلى مبادئ التعاون بين شركاء غير متوازنين وإلى تقارب عادل يؤدى إلى النهوض باقتصاديات الدول المغاربية نهوضا حقيقيا وليس رقميا فقط . وإن المطلوب مغاربيا هو تفادى قدر الإمكان تجسيد نظام اقتصادى جديد يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظمى، بل الأفضل أن يكون نظاماً مالياً تكنولوجياً يساهم فى تنمية المجالات الزراعية والصناعية والسياحية من شأنه أن يشكل تدفقا للتكنولوجيا ويتيح للدول

المغاربية تصنيع مالا يقل عن ٥٠% مما يستوردونه، وتطويرا بنيويا ونوعيا لمؤسسات البحث العلمي، وتأهيل العمالة للنهوض بالتنمية الشاملة.

وإذا كان لأوروبا دور تلعبه في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية لتقليص فوارق التنمية وتحسين التعاون والتكامل وتدعيم عملية التحديث الاقتصادلا والاجتماعلا وفقا لبنود اتفاقيات الشراكة. فإن على المغاربة توجيه هذا التعاون وفق تصورات بناءة إلى المجالات التالية:

١- في مجال الاستثمار والمساعدات المالية:

التشجيع على زيادة حجم الاستثمار الأوروبلا المباشر وتوجيهه للبنى الأساسية، وفلا مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، وكذلك فلا مجالات دعم المؤسسات التعليمية والبحث العلملا وتدريب الكوادر البشرية على التكنولوجيا المتطورة. فأهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبلا المباشر تكمن فلا أنه مصدر للمعرفة والتكنولوجيا، كما أنه يؤدلا إلى خلق فرص العمل وتحريك الآلة الإنتاجية، وبالتاللا الارتقاء بمستويات التجارة والمبادلات التجارية. وإذا أشرنا إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمارات، فإن مشاركة الاتحاد الأوروبى تجاه دول المغرب العربى لا تمثل إلا حصة ضئيلة جدا من مجموع الاستثمارات الأوروبية فى العالم، هذا بالرغم من أن أغلبية الاستثمارات فى الدول المغاربية هى من أصل أوروبى، وقد بلغت على سبيل المثال نسبة ٧٠% فى تونس عام ٢٠٠١.

جدول رقم ٧

تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر من دول الاتحاد الأوروبى إلى الدول المغاربية

(مليون أورو)

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الدول المغاربية	٢٦٤	١١٩	٢١٨	٦١٤	٤٩٦	١٠٣	٥٤٠	٤٩٠

المصدر: الديوان الوطنى للإحصائيات (الجزائر ٢٠٠٢) - مديرية الإحصاء (المغرب ٢٠٠٢) - المعهد الوطنى للإحصاء (تونس ٢٠٠٢).

الحقيقة، أن عزوف الأوروبيين عن الاستثمار داخل البلدان المغاربية له مسبباته التى طالما تذرع بها الأوروبيون وتكمن أساسا فى: جزئية الأسواق المغاربية – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى – عدم التأكد الاقتصادى – غياب منشآت النقل والاتصالات – عدم توافر اليد العاملة المؤهلة – غياب المؤسسات القانونية والدستورية – الرشوة والفساد الإدارى.

والمطلوب الآن من الاتحاد الأوروبى (فى إطار الشراكة) توسيع قاعدة استثماراته داخل البلدان المغاربية، ومساعدتها للعمل على توفير المناخ المناسب لذلك والقضاء على كل المسببات التى تحول دونه.

ويجب على المغاربة إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازى على الأقل العجز التجارى بين الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوروبى فى مشاريع تنموية يخصص الجزء الأكبر منها لمشروعات البنية التحتية والتعليم – التدريب والتأهيل – البحث العلمى وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية .

وهكذا سيتلاءم بدون شك التطور الصناعى المتحقق من خلال الاستثمار المباشر مع المساعدات المالية الأخرى لينعكس مباشرة على معدّلات النمو.

كذلك، وفى إطار تدفق رأس المال الأجنبى، يمكن الإشارة إلى التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة تجاه بلدانهم الأصلية، والتى يجب أن تستغل فى برامج استثمارية من شأنها أن تدفع عجلة التنمية بمعدّلات أكثر تسارعا. فقد بلغت هذه التحويلات للمغرب نسبة ٨% من إجمالى الناتج المحلى خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، أى ما يعادل ٩٩% من خدمة الدين الخارجى. أما بالنسبة لتونس فقد بلغت لنفس الفترة ٤% من إجمالى الناتج المحلى، وهو ما يعادل ٤٢% من خدمة الدين الخارجى. ونسبة ١% من إجمالى الناتج المحلى بالنسبة لتحويلات المهاجرين الجزائريين.

أما المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبى للدول المغاربية فى إطار اتفاقيات الشراكة فهى ضئيلة مقارنة بما ستخسره هذه الدول من جراء إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتوجات الأوروبية. ويكفى مقارنة معدل المساعدات التى قدمها الاتحاد الأوروبى لدول أوروبا الشرقية خلال السنوات الست السابقة، حيث بلغت معدل ٢٣ أورو للفرد سنويا، فى حين لم تتجاوز معدل ٤,٥ أورو لدول المغرب العربى الموقعة على اتفاقات الشراكة، زيادة على البطء والتماطل فى صرفها بسبب مشكلات تنفيذية وبيروقراطية.

فمنذ انطلاق مسلسل برشلونة، والدعوة إلى شراكه أورومتوسطية استبدلت البروتوكولات المالية الثنائية ببرنامج التعاون الإقليمى المحدث عام ١٩٩٦، و الذى اصطلح على تسميته بمشروع **ميدا (MEDA)** وقد استفادت الجزائر بقيمة ٢٥٤,٢ مليون أورو خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى غاية ٢٠٠١. ففى برنامج **ميدا I** (١٩٩٥-١٩٩٩) تحصلت على ١٦٤ مليون أورو. وفى برنامج **ميدا II** (٢٠٠٠-٢٠٠١) تحصلت على ٩٠,٢ مليون أورو. وقد وجهت هذه المساعدات لإصلاح القطاع الاقتصادى وتأهيل النسيج الصناعى وتحسين البنية التحتية للاقتصاد. أما بالنسبة للمغرب، فقد أخذت أنشطة البنك الأوروبى للاستثمار (ممول برنامج ميدا) تتدرج فى إطار الشراكة الأورومتوسطية التى توجت فى يوليو ١٩٩٧ بتوقيع اتفاق - إطار. وتم رفع الاعتمادات

لتبلغ ما مجموعه ٦٢٨ مليون أورو، منها ٤٥ مليون فى شكل مساهمات فى رساميل مخاطرة ممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبى (برنامج ميدا).

وفى عام ٢٠٠١ بلغت قيمة المشاريع التى مولها البنك الأوروبى للاستثمار ما مجموعه ٢٨٠ مليون أورو مخصصة فى غالبيتها لتحسين البنية التحتية للاقتصاد المغربى.

٢- ***فى مجال التنمية المستدامة:***

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية) توفير القاعدة العملية والتكنولوجية ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها لاستمرار التنمية. وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبى كشريك اقتصادى وتجارى لدول المغربى، وبالتالى يستوجب عليه القيام بهذا الدور، والمساهمة فى رسمه وتخطيطه بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعى لتحقيق المصالح المنفردة، وعلى الاتحاد الأوروبى المساهمة بشكل فاعل ومؤثر فى دعم مؤسسات الثقافة التنموية فنيا وماليا حتى تتحقق التنمية مدعومة بالقدرات المالية والتكنولوجية.

٣- **فى مجال العمالة المؤهلة:**

تتلخص المفارقة لدول المغرب العربى فى توفر عمالة رخيصة ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التى تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة.

وانطلاقا من أن الاتحاد الأوروبى يسعى إلى دفع التنمية فى المنطقة المغاربية انسجاما مع رؤيته وتحقيقا لأهدافه ومصالحه (التوازن التنافسى الاقتصادى الأوروبى – الأمريكى)، فالمطلوب منه المساهمة فى برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما وتدريبا وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج.

٤- ***في مجال المعلوماتية:***

لابدّ من إنشاء شبكة معلومات مغاربية- أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير المغاربية.ويتوجب على الجانب الأوروبي القيام بتقديم المساعدة المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها في دول المغرب العربي، وإقامة مشروعات مشتركة للبحث والتطوير في مجالات :الزراعة والصناعة والبنى التحتية والبيئة ..... الخ. فالجدية في طرح مسألة الشراكة، وتقليص فوارق التنمية يجعل الاتحاد الأوروبي مطالباً بمساعدة الدول المغاربية على تطوير مؤسسات البحث العلمي وقواعد المعلومات وشبكات الاتصال وإنشاء بنوك معلومات متطورة.

٥- ***في مجال التعليم والنظم التعليمية:***

إن النمو الاقتصادي ومستوى التعليم مفهومان متسايران ومترابطان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر .

ولم تصل النظم التعليمية للدول المغاربية بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي وانحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي. فبرغم التحسن النسبي في معدّلات التمدرس وخاصة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي(١٢). إلا أن نسبة الأمية لهذه البلدان مازالت مرتفعة بحيث سجلت خلال سنة ٢٠٠٢ النسب التالية: ٣٨,٥% للمغرب، ٣٣,٤ % الجزائر، ٣١,٣% لتونس.

وبالتوازي مع محاربة ظاهرة الأمية، يجب على الدول المغاربية أن تنتهج سياسة تعليمية هادفة تتماشى وحاجياتها التكنولوجية وذلك بتكثيف البحث العلمي وإنشاء المخابر وتشجيع الباحثين والاستفادة من خبرات العالم المتقدم والتفتح عليه باكتساب المعارف.

جدول رقم ٨

تطوّر معدّلات التعليم لدول المغرب العربى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢

	الجزائر	المغرب	تونس
النسبة المئوية للتمدرس الابتدائى	٩٣,٣	٧٢,٥	٩٦,٦
النسبة المئوية للتمدرس الثانوى	٦١,٩	٤٩,٥	٥٦,٧
النسبة المئوية للتمدرس العالى (الجامعى)	١١,٣	١٠,٧	١٤,٧
النسبة المئوية للتمدرس الجامعى العلمى	١٣,٠	١٢,٥	٥٥,٣

المصدر: الديوان الوطنى للإحصائيات (الجزائر ٢٠٠٢) – مديرية الإحصاء (المغرب ٢٠٠٢) – المعهد الوطنى للإحصاء (تونس ٢٠٠٢)

وبالرغم من تطوّر حصة التعليم العالى العلمى واتجاه الدول المغاربية لتثمين الاختصاصات العلمية، يبقى غياب التلاحم بين التعليم والإنتاج المشكلة الأساسية فى عدم قدرة هذه الدول على تكوين كوادر علمية وتكنولوجية تستطيع إنعاش عملية التجديد والتطور التقنى، وبالتالى التعايش مع التغيرات الهيكلية لاقتصادياتها.

فالجامعة يجب أن تندمج فى المحيط السوسيو اقتصادى للبلد، خاصة وأن الدول المغاربية لها ما يؤهلها لذلك باعتبار توافر العدد الهائل من الأساتذة الباحثين والكفاءات القادرة على تغطية كل ميادين النشاط الاقتصادى والصناعى سواء من حيث المساعدة التقنية أو التحكم التكنولوجى.

وفى إطار المشاركة المغاربية الأوروبية يجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها فى الآتى:[١٣]

- تعريف وتحديد الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني، وتثمين إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية.
- إدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيو ثقافية في سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. والأمر يتعلق بتحديد الأدوات والطرق لإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة من طرف المجتمع ككل.
- المساهمة في الإستراتيجيات اللازمة لتحسين المنتوجات والكيفيات الصناعية .
- المساهمة في عملية نقل التكنولوجيا وإحداث مراكز للبحث العلمي.
- إحداث ترابط فعال متعدد الأشكال بين الفضاءات الداخلية: الجامعة (فضاء التكوين العلمي والتقني) – والمؤسسة (الفضاء الصناعي) والسياسات العامة للبحث والتطوير (فضاء البحث والتطوير).
- المساهمة في توفير متطلبات تغيير أنماط التعليم خبرة ومالا في مراحله المختلفة، ليصبح أكثر تقبلا للمتطلبات التكنولوجية المتقدمة ومناسبا لشروط التعامل معها.

الخاتمة:

إذا كان لاتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبى ودول المغرب العربى (تونس، المغرب، الجزائر) دور تلعبه فى المساعدة على زيادة انفتاح اقتصاديات الدول المغاربية، وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، والتزام الحكومات بتطبيق الإصلاح الاقتصادى، والاستفادة من المساعدات المالية. فإن من الأهمية بمكان للدول المغاربية أن تستخدم هذه الشراكة فى المساعدة على تحقيق أهم ما تحتاجه هذه الدول، وهو ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادى، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من خلال اتفاقية الشراكة وحدها، بل ينبغى أن يكون اتفاق الشراكة مكّوناً من مكوّنات إستراتيجية النمو الاقتصادى. لذلك، فعلى الدول المغاربية ترتيب البيت من الداخل أولا، وعلى كل الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية والثقافية والسياسية[١٤].

فزيادة المدخرات والاستثمارات وتحسين إدارة الضرائب وخصخصة المؤسسات الخاسرة وإعادة توطين رأس المال الهارب، وإصلاح المنظومة المصرفية وتحرير أسعار الصرف، وتخصيص الموارد استخداماتها بأحسن الطرق وضمان حقوق المستثمرين الأجانب وتحرير قطاع الخدمات وتحسين المنافسة المحلية وتخفيض تكاليف التصنيع مع الجودة العالية للمنتوجات، وتوطين التكنولوجيا، وإحداث مراكز للبحث والتطوير، والاهتمام بالعامل البشرى وتأهيله..... كلها عوامل من شأنها تقوية مراكز الدول المغاربية فى إطار حوار المشاركة.

وإذا كان لكل قطر مغاربى الحق فى استقلالية توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده لتحقيق أهدافه التنموية طبقا لنظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى. فإنه من الأفيد وضع صيغة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية لكل الأقطار المغاربية والدخول فى شراكه أورومغاربية تكون بصفة تعاقدية بين الاتحاد

الأوروبى من جهة والدول المغاربية مجتمعة من جهة أخرى. وهذا لن يتحقق قبل أن تستكمل مراحل التكامل الاقتصادى المغاربى الذى لم يرق لتطلعات شعوب المنطقة.

فالدول المغاربية بحاجة إلى مشروع قومى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. هذا المشروع يقوى مركزها التفاوضى فى إطار الشواكة ويضمن لها نتائج أحسن بعيدا عن الخطاب الأيديولوجى للفكر السياسى المتحيز.

وإذا كان الأمر قد حسم بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوروبى والدول المغاربية كإجراء حمائى لاقتصادياتها من مخاطر العولمة وشمولية الاقتصاد. فالمطلوب من الدول المغاربية تفادى الدخول من بوابة الشراكة فى نظام اقتصادى جديد يرهن أسواقها لسوق أوروبية كبيرة. بل يجب إعادة دراسة وجهة النظر الأوروبية حول السياسات الاقتصادية فى إطار اتفاقيات الشراكة المعتمدة على الفلسفة المركنتيلية، لان مواصلة العمل بقواعدها سيظهر عجزا دائما فى الموازين التجارية وموازين المدفوعات للدول المغاربية مما يساعد على إحداث بطالة وفقر أكثر حدة وبالتالى عدم استقرار سيدفع لا محالة باتجاه الهجرة الكثيفة، وهذا هو الدافع الأهم من منظور الاتحاد الأوروبى لطرح مشروع الشراكة بغرض تجنبها والتخفيف منها.

المراجع وفق تسلسلها في النص

(1) WORLD BANK, world development report 1997, the state in A changing world, Washington, DC, 1997

(٢) أ/ محمد العربى فلاح، المتوسطية والشرق أوسطية: وجهان لعملة واحدة – الجزائر، دار الخلدونية، ٢٠٠١

(٣) د/ زكى حنوش، دور الاتحاد الأوربى فى دعم التنمية فى الوطن العربى – الإمارات العربية المتحدة، آفاق اقتصادية، العدد: ٨٢/٢٠٠٠

(4) KERDOUN Azzouz, La sécurité en méditérranée, éd. Publisud, Paris 1995.

(5) MOHAMED Benlahcen Tlemçani – Endettement et restructurations économiques et financières au Maghreb – in Revue Française d' Économie, n° 3, été 1991.

(6) G . Kebadjian,- La création d'une zone de libre échange entre l' Union Européenne et le Maghreb – journée d'études GEMEDEV, CERCA, 1994.

(7) MOHAMED BenlahcenTlemçani – L'intégration régionale des pays du Maghreb à l'union européenne : une alternative crédible face à la Mondialisation – septième session de l'université d'hiver de Marrakech , Université de Marrakech , du 16 au 20 février , 1999.

(8) SID AHMED. A . – Les économies Maghrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro- Méditérranéen - , CNRS éditions , 1998 .

(9) Les Relations êntre l' Europe et le sud de la méditérranée, Conclusion du séminaire de LISBONNE, 4 décembre2002

(١٠) نادى الدراسات الاقتصادية - الملتقى الثامن حول الجزائر والشراكة الاقتصادية- ٩-١٠ مايو ١٩٩٩ كلية العلوم الاقتصادية – الجزائر

(11) D. Zidane : Mise à niveau - Mode d'emploi -in liberté économie - Seminaire du 11 à 17 décembre 2002- Algér

(١٢) تقرير المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى – الاستثمارات فى المنشآت القاعدية ودور الأوساط الاجتماعية والاقتصادية فى تشييد الفضاء الأورومتوسطى – لشبونة ٢٤-٢٥ سبتمبر١٩٩٨.

(13) AMEZIANE Ferguene § FATIHA Mohssine Abdali – Infrastructures de recherche et volet scientifique et technologique du partenariat Euro-Méditérranéen : le cas du Maroc – Revue critique Économique , n° 3 , Automne 2000 .

(١٤) د/ منصف السليمى، إعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب السياسى ومصالح الاقتصادى، بيروت، الكفاح العربى العدد:٩٠١/١٩٩٥.